

ألم يكن العراق أحق من إيران بمفاوضات فيينا؟

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي



وكلاؤه الحوثيون من اليمن على السعودية، والتي لا يكف أنصاره العراقيون عن إطلاقها، لا على مطارات مدنية ومؤسست ومنازل عراقية وسورية ولبنانية وخليجية، فقط بل على سفارات الدولة الأعظم في العالم، الولايات المتحدة، وعلى معسكراتها ومصالحها وضباطها وجنودها في عواصم عربية وأجنبية عديدة، وهي كلها ترقى، بالمؤكد، إلى جرائم حرب، دون جدال.

ورغم أن النظام الإيراني لم يعد الأميركيين والأوروبيين المستعتمين من أجل جزء إلى طاولة المفاوضات، لا تصريحاً ولا تلميحاً، فإنه لن يواصل تجاربه النووية، وبأنه لن يستمر في تصنيع صواريخه الباليستية، ولا يكف عن إطلاقها على حلفاء الولايات المتحدة وأوروبا في المنطقة، فإن الولايات المتحدة وأوروبا تنحنيان أمامه وترضخان لشروطه، وتبذلان كل ما في وسعهما من أجل ترخيصه وإقناعه بالعودة إلى التزاماته القديمة، مقابل إعادة أمواله المجمدة إليه، ورفع العقوبات عنه، والقبول بعودته معززاً مكرماً إلى المجتمع الدولي دون حساب ولا عقاب.

ومن شاهد وزير خارجية إيران وهو يتبادل الضحكات والقشقات، في اجتماع فيينا الأخير، مع وزراء خارجية دول أوروبا والولايات المتحدة، يدرك بسهولة عمق الفرق في التعامل مع النظام الإيراني، ومن قبله مع نظام صدام حسين.

يصف كبير المفاوضين الإيرانيين، عباس عراقي، محادثات فيينا بأنها "بناوة".

ويؤكد المتحدث باسم الخارجية الأميركية، نيد برايس، عدم الوصول بعد إلى مرحلة اتخاذ قرار رفع العقوبات عن إيران، ولكنه أشار إلى أن الفريق الأميركي المفاوض في فيينا يركز على العودة إلى الامتثال للاتفاق النووي، "لكننا نركز في فيينا على الملف النووي". وأكد أن الوفد الأميركي يامل بمغادرة فيينا برؤية واضحة لخريطة طريق العودة إلى اتفاق النووي، مؤكداً أن "تدخل طهران عبر أذرعها وتهديداتها الصاروخية مثار قلق في المنطقة".

ويبرر معلقون أميركيون مولون لإدارة بايدن سياسة الترضية التي تنتهجها مع النظام الإيراني بالرغبة المبنية لتغيير طبيعة النظام، رويداً رويداً، وتأهيله للعودة إلى سلوك الدول الطبيعية، ربما بعد إسقاط النخبة المتعصبة المهيمنة على القرار في إيران، من أجل تجنب المنطقة والعالم تبعات حرب عسكرية يدعو البعض إلى شنّها عليه لمخه من امتلاك السلاح النووي، وليس لوقف تدخلاته في الدول الأخرى ولا دعمه للإرهاب.

وهنا يتوجب علينا أن نطرح هذا السؤال، ألم يكن ممكناً، مثلاً، أن تستدرج أميركا وأوروبا صدام حسين إلى مفاوضات من نوع التي شهدتها فيينا، والتي ستشهد لها لاحقاً، فتجنب العراق والمنطقة كوارث الغزو الأميركي الأوروبي المدمر الذي ثبت بعد فوات الأوان أن الاتهامات التي اتخذت لتبرير الغزو مختلفة، وأن صدام حسين لم يكن ينوي حرق نصف إسرائيل، وأنه كان فقط يتظاهر بامتلاك السلاح الكيماوي المزدوج من أجل أن يُرهب عدوته، إيران وليس غيرها؟

علماء، ووفق ما كشفت عنه الوثائق السرية الأميركية المسربة، بأن صدام حسين كان صادقاً في رغبته وشوقه إلى التفاوض والتفاهم مع الولايات المتحدة، بأي ثمن ومن أي نوع.

نعيب دائماً على البعض مسارعه إلى استخدام نظرية المؤامرة ليفسر الحوادث والكوارث التي تحدث لنا، نحن سكان البلاد الغارقة في الآلام والأحزان، حتى لو كانت أعاصير أو فيضانات، أو فيروسات جائحة من نوع كورونا. وفي الحالتين العراقية الصدامية والإيرانية الخمينية الخامنوية يصعب جداً علينا عدم اللجوء إلى نظرية المؤامرة، ونحن نتصفح تفاصيل أساليب تعامل الغرب الذي تقوده الولايات المتحدة مع نظامي حكم لا وجه للمقارنة العقلانية الموضوعية بين حقيقة سلوكهما وبين طريقة الرد والردع وحجم العقاب الذي يستحقه كل منهما.

فقد كان سبب القرار الأميركي الأوروبي لمعاقبة نظام صدام حسين والحكم عليه بالنفي، وعلى أسرته وكبار معاونيه بالقتل أو الحبس أو التشريد، وعلى الدولة العراقية، كاملة، بالدمار، هو خطابه الذي تتجج فيه، أمام كبار ضباط القوات المسلحة، في 2 أبريل 1990، بامتلاكه السلاح الكيماوي المزدوج، مهدداً بحرق نصف إسرائيل "إذا ما تعرض العراق لعدوان من قبلها".

يقول جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة، يومها، في كتابه "سياسة الدبلوماسية"، "نتيجة لذلك تغيرت حساباتنا الاستراتيجية رأساً على عقب، فللمرة الأولى أكد صدام أن العراق يمتلك أسلحة كيميائية، وأنه إذا ما تعرض للهجوم سيقرب نصف إسرائيل".

ويعرف القريب والبعيد حلقات المسلسل الجهنمي الذي أعقب ذلك، وصولاً إلى الغزو الأميركي 2003، وما تبعه من تدمير الوطن العراقي بالكامل، والسماح لعدوته التاريخية، إيران، باحتلاله ونهبه وتخريبه وجعله خراباً، بالمقابل يصف نظام الماللي في إيران، عالمياً، منذ أول قيامه في 1979 وحتى أيامه الأخيرة، بأنه الراعي الأول للإرهاب، بالافعال وليس بالأقوال. ففراقه القمعية الدموية لحقوق الإنسان الإيراني، وجرائم الخطف والاعتقال والقتل والتعذيب التي يمارسها، مباشرة أو بالواسطة، في دول الجوار والعالم لتحقيق أهداف توسعية ابتزازية، موقفة ومهيمنة ليس فقط من قبل المنظمات الدولية المتخصصة، بل من قبل الإدارات الأميركية المتعاقبة، نفسها، والحكومات الأوروبية قاطبة.

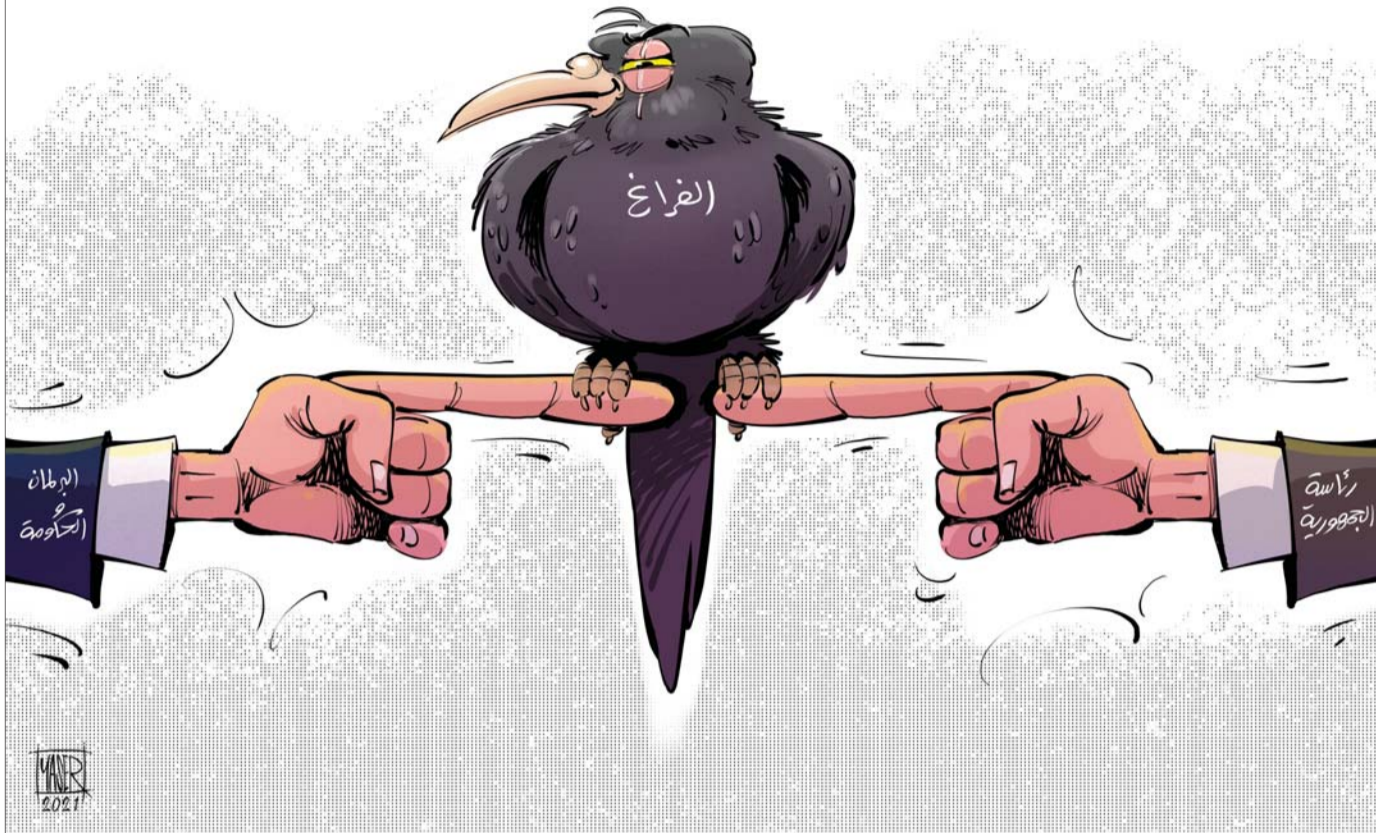
فصدام، مثلاً، هدد فقط بحرق نصف إسرائيل، أما النظام الإيراني، فمُنذ ولادته 1979 وأخذ موظفي السفارة الأميركية رهائن، فقد اعتمد سياسة معلنة وثابتة تقوم على مبدأ ضرورة الجهاد "لمحو إسرائيل من الوجود"، وليس لحرق نصفها.

ثم إن امتلاكه أسلحة دمار شامل واقع حقيقي ولا يحتاج إلى دليل. ومنجزاته المستمرة، على مدى أربعين عاماً، في تأسيس المنظمات الإرهابية والمليشيات، وغزواته لدول ذات سيادة ومعترف بها دولياً، وتصنيعه الصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية، وجهوده الحثيثة المعلنه والسرية في مجال التجارب النووية، واقتراجه من صنع القنبلة النووية، كلها أخطارٌ حقيقية قائمة وملموسة، لا تهدد أمن المنطقة واستقرارها ووجودها وحسب، بل هي الحقت وتلحق أضراراً خطيرة بآمن البشرية بأكملها.

تضاف إلى ذلك صواريخه الباليستية ومسيراته التي يطلقها



(بشهادة التونسي..)



كيف ومتى تخرج تونس من أزمته الدستورية

مختار الدبابي

كاتب وصحافي تونسي



السياسيون منقسمون إلى فريقين كل منهما يسجل النقاط على خصمه ويرفض فرحاً بانتظار "تصريح" جديد في موضوع جديد. وتدفع هذه العقبات إلى تعطيل كل شيء والاستنفار فقط لأجل المعركة السياسية بين الخصوم، ما يطرح أسئلة بشأن مستقبل الأزمة التي تعيشها تونس: كيف تخرج من مرحلة الفراغ ومتى؟

منذ 2011 تقاد تونس بأسلوب تحقيق النقاط على الخصوم ولأجل ذلك يتم عرقلة كل شيء، والأمر يشمل جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الإضرابات والاعتصامات وقطع الطرق كان أسلوب الطبقات الوسطى والفقرية لإجبار الدولة على تحقيق تنازلات تحت الإجراء. لكن في السياسة المعركة من نوع آخر وباشكال أكثر راديكالية، تقوم على تعطيل المؤسسات لأجل تسجيل النقاط على الخصوم بانتظار ضربة قاضية لا أحد مرشح للسقوط فيها أكثر من البلد نفسه الذي لم يعد يقوى على تحمل هذه اللعبة السمجة.

جاءت قضية المحكمة الدستورية لتظهر للناس حجم المعركة بين الفرقاء السياسيين الظاهريين في المشهد وحلفائهم في الظل.. الرئيس قيس سعيد، ومؤسسة البرلمان ورئيسها راشد الغنوشي، ورئيس الحكومة هشام المشيشي سعروا معركة تسجيل النقاط في الأشهر الأخيرة، إلى أن بلغنا قضية المحكمة الدستورية التي توحى بأن المنتصر فيها سيفوز بالضربة القاضية. كل المؤشرات تقول إن التحالف البرلماني بين حركة النهضة وقلب تونس وائتلاف الكرامة سيدفع نحو انتخاب ما تبقى من أعضاء المحكمة من كوتا البرلمان، وقد تخرج إلى العلن محكمة عرجاء يغيب عنها ممثلو رئيس الجمهورية، وتصبح أداة جديدة في الحرب الحامية بين الطرفين.

قيس سعيد يقول إن المحكمة لن تمر، وقد فات أجلها القانوني، وإنه لن يخرق الدستور لأجل عيون من فوتوا فرصة تشكيل المحكمة لحسابات حزبية وشخصية خلال ست سنوات، وهو أمر سعيني ألياً أن حالة اللوكاج ستستمر إلى فترة طويلة وأنا قد نصل إلى انتخابات 2024 ونحن كما نحن الآن، كل شيء معطل ومؤجل ومحكوم بأمزجة السياسيين.

ليس المهم من هو على حق، المهم أن نصل إلى نقطة ارتكاز وسطى يمكن أن تفضي إلى حل عبر التسويات والوساطات، حل يقوم على التوافق

وليس المغالبة التي ستقود البلاد إلى فراغ دستوري يعطل عمل المؤسسات وينقلب تأثيرها سلباً على صورة الأطراف التي تعتمد عليها.

وإذا كانت تجربة عشر سنوات قد كانت كافية لتهدئة صورة الأحزاب، وخاصة حركة النهضة الإسلامية التي كان الحكم يتركز حولها سواء كانت في القيادة العلنية أو من وراء الستار، فإن الاستمرار في مسار المغالبة سيؤثر على صورة سعيد بصفة مباشرة.

وليس خافياً أن الغنوشي يعتمد تكتيكاً مستفزاً لقيس سعيد يدفع فيه إلى أن يظهر في حالة تشنج وهجوم دائم على "المؤامرات" و"الغرف المظلمة"...

لكن الناس، التي أعجبت بصراحة سعيد وجرأته ونظافة يده ورغبته في مواجهة لوبيات السياسة والفساد وعدم الانجرار إلى لعبتها، لم تعد تقدر على الانتظار طويلاً لتعرف حقيقة ما يجري، وهل أن الرئيس فعلاً يحارب كل هؤلاء أم أن الأمر ليس أكثر من معركة مع طواحين الريح. ولا شك أن الرئيس ومحيطه وإعيان بهذه المشكلة التي لا يمكن التغافل عنها، فنسبة الداعمين لسعيد بدأت بالتراجع التدريجي، وفق ما تظهره استطلاعات الرأي الأخيرة، وهو يقترب مع الوقت ليكون من ضمن الطبقة السياسية الميؤوس من صلاحها، والتي تضم أبرز منافسيه وعلى رأسهم الغنوشي الذي تقدمه الاستطلاعات كإسوأ شخصية لدى الجمهور.

لكن الأهم من هذا أن تونس لم تعد قادرة على انتظار صراع سعيد والغنوشي، وهو صراع شخصي في نظر الكثيرين حتى وإن كانت مفرداته تتعلق بالحرب على الفساد أو تمتحن المؤسسات الديمقراطية.. والتحليل المنطقي يقضي إلى هذه الحقيقة، فقيس سعيد أخذ الكثير من الوقت لإثبات ذاته كـ"رئيس وحيد"، والغنوشي الذي يتلقن التحالفات والمعارك من وراء الستار يمنع خصمه من تحقيق هدفه ويلاعبه لإدامة المعركة وإخراجها من بعدها المبدئي القيمي إلى واجهة الصراع على السلطة، وهذا جوهر خطة استنفاد شعبية سعيد وصورته كبديل نظيف لبيئة مختنقة بالتلوث السياسي.

وإذا ابتعدنا عن حسابات المصالح الشخصية، ومن يقدر على الصبر كآثر في معركة لي النزاع بين رؤوس الحكم، نجد أن البلاد مقبلة على وضع صعب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وأن الجمع سيتحمل نتائج ذلك. ولعل أهم ملامح هذه

الصورة هو سير تونس نحو انقسام سياسي حاد بين فريقين، الأول يقوده رئيس الجمهورية ومن حوله "الحزام الثوري"، وهو حزام ضعيف تشقه الخلافات حتى داخل الحزب الواحد (التصعيد بين الصافي سعيد وحركة الشعب، والتوتر داخل التيار الديمقراطي رغم عودة أمينه العام غازي الشواشي عن الاستقالة). ويحاول سعيد استمالة جمهور الدساترة والتجمعين (حزب الفريق الثاني يضم الغنوشي والمشيشي وبقية فصائل الحزام البرلماني، وهو أقوى عدداً وأقدر على المناورة واللعب على الوقت خاصة أنه بات يضم عدداً لا بأس به من النواب

المستقلين والكتل التي تضم محسوبين على نداء تونس ممن يدعمون حكومة المشيشي ويلعبون دوراً مؤثراً في تركيبتها.

ومن شأن السباق الواضح نحو المغالبة أن يفرض "شريعتين" داخل الدولة، شرعية البرلمان والحكومة التي تنتبذ عنه وفق الدستور، وشرعية رئيس الجمهورية، وكل شرعية تستعمل على كسب الدعم المحلي والخارجي، ولا أحد يفكر في التنازل ولو تكتيكياً وإلا بدا وكأنه المنهزم في ملعب سياسي تحكمه الشعارات والمزايدات و"الخطاب الثوري" القائم على ثنائية الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش "من ليس معي فهو ضدي".

وقد أفضل خطاب المغالبة مبادرة الحوار الوطني التي عرضها الاتحاد العام التونسي للشغل، والتي تسعى لإيجاد توافقاً للخروج من الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحادة للبلاد. ويضع رئيس الجمهورية شرطاً رئيسياً للتعاقد مع هذه المبادرة، وهو استقالة حكومة المشيشي، لكن الغنوشي يتمسك ببقاء رئيس الحكومة.

وقال الغنوشي، الخائف، بعد تسريبات عن شرط الرئيس سعيد، "المشيشي رجل دولة ويقوم بواجبه رغم العراقيل وسيجد دعماً مطلقاً منا في كل خطواته (...). ولا تفاوض في شأن بقائه على رأس الحكومة مع أي طرف". وكل المؤشرات تقول إن مبادرة اتحاد الشغل لم تعد ممكنة بالرغم مما قيل عن استعداد الرئيس سعيد لدعها، وخاصة الحديث عن كونها مسنودة من دول غربية وجهات مانحة فريد أن تدفع تونس إلى الاستقرار لبدء الإصلاحات الاقتصادية العاجلة.

وليس هناك شك في أن المؤسسات الدولية المانحة، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، لن تقبل بالتعامل مع سلطتين مختلفتين، وهو ما يعني وقف القروض والمساعدات، وهو ما ستفعله الدول المانحة الأخرى غربية وعربية خاصة وسط تسريبات عن تناقض "الشريعتين" في عرقلة مساعي حصول تونس على أموال خارجية.

وفي ظل غياب حل في الأفق لخلاف "الشريعتين"، فإن الرهان سيكون متروكاً للجهول، وقد يعود تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى احتجاجات شعبية عنيفة، كما قد يبقى الأمر على حاله إلى حدود انتخابات 2024، ومن يدرى ربما تأتي تايولات دستورية تجيز تأجيل تلك الانتخابات.

المستقلين والكتل التي تضم محسوبين على نداء تونس ممن يدعمون حكومة المشيشي ويلعبون دوراً مؤثراً في تركيبتها.

ومن شأن السباق الواضح نحو المغالبة أن يفرض "شريعتين" داخل الدولة، شرعية البرلمان والحكومة التي تنتبذ عنه وفق الدستور، وشرعية رئيس الجمهورية، وكل شرعية تستعمل على كسب الدعم المحلي والخارجي، ولا أحد يفكر في التنازل ولو تكتيكياً وإلا بدا وكأنه المنهزم في ملعب سياسي تحكمه الشعارات والمزايدات و"الخطاب الثوري" القائم على ثنائية الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش "من ليس معي فهو ضدي".

وقد أفضل خطاب المغالبة مبادرة الحوار الوطني التي عرضها الاتحاد العام التونسي للشغل، والتي تسعى لإيجاد توافقاً للخروج من الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحادة للبلاد. ويضع رئيس الجمهورية شرطاً رئيسياً للتعاقد مع هذه المبادرة، وهو استقالة حكومة المشيشي، لكن الغنوشي يتمسك ببقاء رئيس الحكومة.

وقال الغنوشي، الخائف، بعد تسريبات عن شرط الرئيس سعيد، "المشيشي رجل دولة ويقوم بواجبه رغم العراقيل وسيجد دعماً مطلقاً منا في كل خطواته (...). ولا تفاوض في شأن بقائه على رأس الحكومة مع أي طرف". وكل المؤشرات تقول إن مبادرة اتحاد الشغل لم تعد ممكنة بالرغم مما قيل عن استعداد الرئيس سعيد لدعها، وخاصة الحديث عن كونها مسنودة من دول غربية وجهات مانحة فريد أن تدفع تونس إلى الاستقرار لبدء الإصلاحات الاقتصادية العاجلة.

وليس هناك شك في أن المؤسسات الدولية المانحة، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، لن تقبل بالتعامل مع سلطتين مختلفتين، وهو ما يعني وقف القروض والمساعدات، وهو ما ستفعله الدول المانحة الأخرى غربية وعربية خاصة وسط تسريبات عن تناقض "الشريعتين" في عرقلة مساعي حصول تونس على أموال خارجية.

وفي ظل غياب حل في الأفق لخلاف "الشريعتين"، فإن الرهان سيكون متروكاً للجهول، وقد يعود تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى احتجاجات شعبية عنيفة، كما قد يبقى الأمر على حاله إلى حدود انتخابات 2024، ومن يدرى ربما تأتي تايولات دستورية تجيز تأجيل تلك الانتخابات.

